http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2207) السنة الثامنة - الأحد (31) تموز 2011

شهيد المحراب تؤكد إنها أول من دعت إليه

تخفيض رواتب الرئاسات يشعل النار داخل التحالف الوطني.. والعراقية: سيكون شكلياً

بغداد / المدى

فيما يؤكد ائتلاف دولة القانون أنه الجهة الوحيدة التي تطالب بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، نفى الإئتلاف الوطني هذا الأمر، مشدداً على أنه أول من طالب به.

يدور في حلبة صراع "الديوك" تنافس بين دولة القانون وشهيد المحراب، والرهان رواتب الرئاسات الذي "يتفاخر" كلا الطرفين في أسبقيتهما بالحديث عن تخفيضه، بعدما كان من "المجازفة" التطرق لموضوع الرواتب باعتباره إحدى ركائز تقاسم السلطة بعد الانتخابات الأخيرة.

ويرى دولة القانون، نفسه وحيداً، إذ يسعى لإقرار قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، متوقعاً أن يتم التصويت عليه خلال شهر رمضان، يقول النائب علي الشلاه "هناك خلاف داخل اللجنة المالية حول الموضوع"، كاشفاً عن "وجود أشخاص يعملون خلف الكواليس لتأخير التصويت على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث"، إلا أنه لم يسمّهم، وعلى ما يبدو، فإنه يتهم ائتلاف العراقية الذي لطالما انتقدهم الشلاه في تصريحاته الأخيرة.

الشلاه وفي خلال تصريحه لوكالة كل العراق نوه إلى أنّ "التصويت على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث سيكون خلال شهر رمضان".

ويحذر القيادي في دولة القانون، من عدم الاكتراث بجدية التصويت، ويقول "نتمنى أن يكون التصويت جذرياً وليس شكلياً".

يذكر أنّ مجلس النواب قد صوّت على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بشكل مبدئي.

كتلة شهيد المحراب، تذهب إلى أنها أول من دعت إلى تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، من خلال الدورة الأولى عندما كانت الكتلة جزءاً من الائتلاف الوطني الموحّد.

ويقول القيادي في شهيد المحراب عامر ثامر " إن تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والمنافع الاجتماعية طرح أول مرة من قبل شهيد المحراب منذ الدورة الأولى عندما كنا جزءاً من الائتلاف الوطني".

ويتابع ثامر في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "لكل جهة التصريح بما تشاء" مستدركاً بالقول "على الشلاه أن يذكر إننا أول من تطرّق لهذا الموضوع أمام وسائل الإعلام تنفيذاً لرغبات الشارع الذي كان من بين مطالباته تخفيض الرواتب".

كما يؤكد القيادي في شهيد المحراب إن تنفيذ مطالب الشعب العراقي واحد من أهم التحديات التي تواجه البرلمانيين في هذه الفترة، والتي من بينها تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، واصفاً إياه "بالرد الأمثل لاعتبار المواطنين"، منتقداً الجهات التي تحاول عرقلة سن هذا القانون والذي- بحسب ثامر- دليل على البحث عن المصالح الحزبية الضيقة.

وبالرغم من ذلك فإن ثامر يشدد على أن الرواتب لن تؤثر على الموازنة التي لطالما وصفت بالانفجارية، متابعاً "المال موجود ولكن الفساد هو الذي يعرقل إنجاز المشاريع الخدمية التي يطالب بها المواطن.

إلا أن العراقية، بينت إن كلا الطرفين لم يكونا من الداعين إلى فكرة تخفيض الرواتب، بل هما صرحّا بالأمر بعدما طالبت المرجعية الدينية في النجف الأشرف به على خلفية امتعاض الناس من الترهل.

ويقول القيادي في العراقية فتاح الشيخ إن المرجعية الدينية باعتبارها داعمة للمشروع السياسي والوطني قدمت للحكومة نصيحة بتخفيض رواتب الدرجات الخاصة ومن ضمنها الرئاسات الثلاث،إضافة إلى الترشيق الحكومي.

ونوه الشيخ في تصريح لـ"المدى" أمس "إلى أن التخفيض سوف يأخذ منحى آخر غير ما خصص لأجله وبالتالي سيكون أشبه بإبرة المخدر التي تحقن بها الكتل السياسية الشعب الغاضب بسبب تردي الخدمات"، مشيرا إلى أن تخفيض رواتب المسؤولين ليست كافية لمعالجة التدهور الحاصل في ميزانية الدولة"، موضحا "هناك مسؤولون لديهم الكثير من الاستثمارات في الوزارات والعقود وهو مخالف للدستور".

بدورها، كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب عن وجود بعض الأطراف السياسية التي تعرقل التصويت على مسألة تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة ولا يقبلون به، دون أن يسميها.

عضو اللجنة النائب عثمان الجحيشي أشار، إلى أن مسألة التصويت على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة تأخر كثيراً وهذا يؤثر على مصداقية مجلس النواب أمام المجتمع العراقي".

وتابع انه" على الرغم من وجود أطراف تحاول تعطيل هذا القانون إلا أنّ هناك نواباً آخرين يصرّون على إقرار هذا القانون ،لذلك ستشهد الأيام المقبلة فتح هذا الملف من جديد على أمل أن يصوّت عليه البرلمان لضمان مصداقية الحكومة ومجلس النواب أمام الشعب العراقي.

وكان عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب فالح ساري قد قال إن تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث في سلة واحدة مخالف للقانون.

وأوضح ساري في تصريحات صحفية سابقة : إن هناك اتجاهاً لإقرار قوانين لتخفيض الرواتب للرئاسات الثلاث كلاً على انفراد ،وكشف ساري عن خلاف بين اعضاء البرلمان حول مسألة تقليل رواتب الرئاسات الثلاث في أن تكون في سلة واحدة أو كلاً على انفراد ،مبيناً إن اللجنة القانونية قد حسمت الأمر وقررت أن تكون عملية تقليل الرواتب كلاً على انفراد،وتابع : إننا نحتاج إلى أن نعطي لهذا الأمر فسحة من الزمن لكي يتم التداول بين اعضاء البرلمان واللجنة القانونية والاستماع الى آرائهم ومقترحاتهم،مؤكدا إن القانون سوف يقر قريباً.

وكان مجلس الوزراء قد صادق خلال شهر آذار الماضي على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة وتحويله إلى مجلس النواب للمصادقة عليه من قبل أعضائه وإقراره".

وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

وكانت اللجنة المالية في البرلمان قد كشفت، خلال آذار الماضي، أن راتب رئيس الجمهورية وفقا لمشروع قانون تخفيض الرواتب الجديد سيتم تحديده بـ١٢ مليون دينار وراتب نوابه عشرة ملايين دينار، فيما يتقاضى نواب البرلمان مكافأة شخصية تساوي رواتب الوزراء التي تبلغ ثمانية ملايين دينار، في حين يتقاضى رئيسا مجلس الوزراء ومجلس النواب راتباً يبلغ أحد عشر مليون دينار، فيما يتقاضى أصحاب الدرجات الخاصة راتباً يبلغ سبعة ملايين دينار عراقي، مؤكدة إرسالها كتاباً رسمياً إلى رئاسة البرلمان لإدراج مشروع القانون في جدول أعماله.

وتضمن الدستور العراقي ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أولاً التي تنصّ على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنصّ على أن "يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "تنظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجته.

كتابة على الحيطان

حكومة الأمم المتحدة !!

■ عامر القيسي

في كل أزمة سياسية وغير سياسية يتصدى لها جهابذة العملية السياسية في البلاد ، فيحللون وينظرون ويفتون، فيشوّشون على الأزمة وحلولها وعلى وجهات النظر الصحيحة التي يطرحها الرأي العام . وفي كل فذلكاتهم هذه تستطيع أن تشمّ رائحة الانتماء إلى شيء خارج الحدود . ويسقط البعض ضحايا لمواقف وطنية صحيحة وحقيقية ، لأن البعض الآخر لاتعجبه هذه المواقف ، فيحفر لأخيه دون أن يقع في الحفرة هو بنفسه ، لأنه مسنود من بعض الأطراف الخارجية .. ياللفضيحة !!

إذا افترضنا إن الجهابذة المقصودين لايعرفون وجهات نظر الشارع فيهم فتلك مصيبة ، وإذا كانوا يعرفون و(مطنشين) فالمصيبة أعظم !!

نقول لهؤلاء السادة إن الشارع ينظر إليكم باعتباركم ممثلين لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في الحكومة العراقية ، فالناس تشير إلى هذا كونه سعودي الهوى كلما ارتفعت درجة حرارته في شأن يخص السعودي والناس عليمة وخبيرة بقياس درجة الحرارة صعوداً ونزولاً ، ويشيرون إلى أن فلاناً إيراني الهوى والهواية والانتماء والولاء ، فما أن يأتي اسم إيران في أي أزمة حتى ينزهها ويجعلها في أبعد نقطة عن الشبهات ، والآخر أميركي الموضة والتسريحة وطريقة الكلام، وأسلوبه المفضّل هو أن يجعل أميركا بيضاء اليدين لايأتيها الباطل من خلفها أو من أمامها ، أما من ترنو عيناه إلى الكويت فذاك فضيحة الفضائح ،لأنه على سبيل المثال يحوّل أي تجاوز كويتي على أي شأن عراقي ، إلى اعتداء عراقي سافر على الكويت وعودة للنزعة الصدامية ،ومن يشفيه من الأمراض هواء اسطنبول فإنه يعلن وفاءه لتركيا تحت عباءة الوطن وعلمه . لاتستغربوا أيها السادة أن ينظر إليكم الشارع بهذه القياسات ، وعليكم أولاً أن تراجعوا أنفسكم ومواقفكم ودفاعاتكم ، لتتيقنوا بأنفسكم إنكم أبعد ماتمثلون تمثيلاً حقيقياً إرادة الشعب العراقي . إننا لانشكك بوطنيتكم" معاذ الله " لكننا نقول لكم من منطلق الحرص عليكم وعلى العملية السياسية ، بأنكم " رايحين زايد " في تلك الولاءات الجانبية ، التي لانستطيع أن نكيل الاتهامات فيها لكم ، لكننا دون شك نلمس بوضوح وشفافية تتيحها لنا مواقفكم وتصريحاتكم ، ونستطيع أن نصنّفكم على جغرافية الجيران وغير الجيران ، لاتذهبوا كثيراً في الولاءات ولا تتحوّلوا إلى ملاقط نار بأيدي الآخرين يحرثون بكم التنور " وتحيدون النار " إلى خبزهم وهم يتفرجون ولا نريد أن نقول يدفعون ، لأننا مرة أخرى لانشكك بروحكم الوطنية .

أمام العراق الكثير من المشكلات الحقيقية مع دول الجوار بعضها من نتاج السياسة الصدامية العبثية ، وبعضها خلقت بعد التغيير في ٢٠٠٣ ، بسبب قلة الخبرة والاندفاعات السياسية بل والولاءات الطائفية للأسف الشديد !! وكي تحلّ أو تتحلحل هذه المشكلات والأزمات ينبغي أن يتوحّد موقفنا الوطني على الأقل ، حتى لاينطبق علينا المثل الشعبي " شعيط ومعيط وجرار الخيط " ولا يقولون عنّا إن أحدنا " يجرّ " طولاً والآخر "عرضاً " فلا يعرف أحد إلى أين نسير أو سائرين فعلا !!

علينا أن نعترف من باب الواقعية السياسية إننا أمام رياح الجميع التي تريد أن تغيّر حتى هويتنا ، والوطني الحقيقي هو من يجابه هذه الريح أو ينحني أمامها قليلاً ، ولكن عليه ألا يجعلها تقتلعه من أرضه وتربته وانتمائه للناس هنا ، فيصبح مسؤولاً عراقياً وممثلاً رسمياً لإحدى الدول المنتسبة للأمم المتحدة !!

أعـــــلام

أمين: نصوّت للانسحاب إذا حصل إجماع عليه

■ كشف النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد أمين أن تحالفه سيصوت على الانسحاب الأميركي في حال اجمعت الكتل السياسية على ذلك. .وقال أمين:" إن التحالف الكردستاني يؤيد بقاء القوات الأميركية بسبب عدم جاهزية القوات الأمنية بالدفاع عن العراق"، منوها إلى أن التدخلات السياسية قد تكون أخطر من التدخلات العسكرية. وأضاف أنه في حال صوتت جميع الكتل السياسية على عدم تمديد الاتفاقية الأمنية فإن التحالف الكردستاني سيكون مع إجماع القوى ولن يمدد بقاء الاميركان، مطالبا الحكومة العراقية أن تتجه إلى بناء القوات الأمنية لكي تستطيع الدفاع عن العراق.

الجاف: مناقشة قانون حرية التعبير قريباً

■ كشفت عضو لجنة حقوق الانسان اشواق الجاف عن وصول المناقشات حول مسودة قانون حرية التعبير الى مراحل متقدمة مبينة ان القانون سيرى النور قريبا. وقالت الجاف في تصريحات صحفية امس ان " النقاش داخل لجنة حقوق الانسان حول قانون حرية التعبير وصل الى مراحل متقدمة جدا وانه سيتم عرضه على مجلس النواب في الايام القليلة المقبلة". وعن الجولات الميدانية التي تقوم بها اللجنة للسجون ودور التأهيل اوضحت الجاف ان "اللجنة حاليا متوقفة عن اجراء تلك الزيارات لانشغالها بمناقشة القوانين المتعلقة بجانب حقوق الانسان".

الخالدي: لجنة محايدة لحلّ الخلاف السياسي

■ دعا مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إلى حل الخلاف القائم بين ائتلافي العراقية ودولة القانون، بتشكيل لجنة محايدة بديلة عن الثلاثية لحل تنفيذ اتفاقية أربيل.

وقال النائب عن العراقية : إن "الأزمة بين العراقية ودولة القانون يمكن حلها بتشكيل لجنة محايدة من سياسيين عراقيين وان لا تكون من الكتل الثلاث التحالف الوطني، الكردستاني، العراقية، ولتحديد من هو المعرقل لاتفاقية أربيل، وان هذه اللجنة تكون بديلة عن لجان الكتل الثلاث."مسترسلاً: مع إشراك الأمم المتحدة كدور استشاري في عمل اللجنة البديلة، كما حصل في الانتخابات.

عودة ضئيلة للاجئين من سوريا

دمشق.. الواحة الخضراء للعراقيين رغم الاضطرابات

□ عن: نيويورك تايمز

يقرأ الناس في كل العالم يومياً عن العنف والاضطرابات في سوريا حيث تقوم الحكومة بقمع الشعب الذي يتحدى سلطتها . لكن في العراق ، مازالت سوريا تمثل ما يشبه الواحة، حيث بدأ العراقيون بالاندفاع الى هناك منذ سنوات هربا من التوتر الأمني ونقص الخدمات الذي يعانيه العراق.

خلال الحرب التي أسقطت نظام صدام، استوعبت سوريا حوالي ٣٠٠ ألف لاجيء عراقي – أكثر من أي بلد في المنطقة حسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

اليوم، و رغم أن سوريا تواجه الاضطرابات الخاصة بها ، فلم يعد إلى العراق سوى القليل من اللاجئين.

يقول براين فوغام ، مساعد ممثل مكتب الأمم المتحدة ، " في الواقع إن عدد العراقيين الذين ذهبوا إلى سوريا أكثر بكثير من العدد الذي عاد منها.

وعند مقارنتها بالعنف المتواصل في العراق، و بالطاقة الكهربائية المتقطعة التي ستتناقص مع زحف الصيف، و بالاقتصاد الذي يسيطر عليه قطاع عام فاسد، فان سوريا تبدو مكانا أفضل للعيش ". يقول علي محمد ، و هو حلاق غادر مدينة النجف إلى سوريا عام ٢٠٠٥ بعد تهديده مراراً من قبل الجماعات المسلحة " يمكنك أن تشعر بالراحة هناك، و لا تحتاج إلى القلق بشأن الكهرباء و الحر". و يضيف صديقه ياسر رشيد "الحياة جميلة هناك في سوريا، الحرية و الأمن متوفران، و هذا هو الشيء المهم" .

من هذه المحطة ،تغادر أربعة أو خمسة باصات غالى سوريا يومياً، كلفة التذكرة تبلغ ٢٥ دولاراً.

ويقول مدير إحدى شركات النقل " لقد ازداد عدد العراقيين المسافرين إلى سوريا في العطلة الصيفية ، حيث تذهب العوائل إلى هناك هربًا من حرارة الصيف و للسياحة". إلا أن سائقي الباصات يشكون من حرس الحدود السوريين الذين غالبا ما يطالبونهم بالرشوة سواء النقدية أو بشكل غازولين.

يقول احد السواق "سوريا مستقرة و طبيعية ، إلا أن الإعلام هو الذي يجعلها تبدو مضطربة من خلال تضخيم الأمور".

لقد جاءوا إلى العراق بحثا عن حياة أفضل . يقول مامون كاليكاغوس " الحياة هنا أفضل ، ما عدا التفجيرات التي لا نسمعها في بنغلاديش ".

العلاقة بين سوريا و العراق لها تاريخ متأرجح . بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت سوريا تحت الانتداب الفرنسي بينما سيطر البريطانيون على العراق . في ما بعد أسس البلدان حكومتين بعثيتين متنافستين ، و خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ ساندت سوريا قوات التحالف التي أخرجت قوات صدام من الكويت.

وفي بداية الحرب الحالية اتهم العراق سوريا بكونها مصدر المتطرفين الذين يدخلون العراق للقيام بالتفجيرات و بأنها تحتضن اعضاء عراقيين في حزب البعث المنحل، مما سبب توترات بين البلدين.

لكن بعد آن انحسر العنف في العراق و تناقص معه عدد المقاتلين الأجانب القادمين من سوريا، خفت التوترات بينهما.

الآن و بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا، فقد مد العراق يده للمساعدة و صار يستقبل ممثلي الشركات السورية، كما دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى علاقات أقوى بين البلدين.

بالنسبة للعراقيين، فان انجذابهم إلى سوريا هو دليل على هشاشة بلدهم.

يقول حسين رضا الذي يغادر إلى سوريا لرؤية والده و شقيقه اللذين يتلقيان العلاج الطبي هناك "بالنسبة لي سوريا هي الأفضل، الاخبار تقول إن الوضع سيىء، لكني حين اتصلت بوالدي أكد لي إن الامور جيدة".

وكانت صحيفة الواشنطن بوست قد نقلت عن وكيل وزير الهجرة العراقي سلمان الخفاجي، قوله "لا شك أن الأوضاع في العراق اليوم أفضل من كثير من البلدان في المنطقة ،وهذا ما شجّع العراقيين على العودة إلى بلدهم لينعموا ببعض السلام".

إن عدد العائدين إلى العراق يعتمد على مدى تدهور الأوضاع في المنطقة خاصة الجارة سوريا– التي سبق وان هرب إليها الكثير من العراقيين.

تقدّر المنظمة الدولية للهجرة وجود حوالي مليوني عراقي في دول الجوار. بعضهم في الأردن، لكن اغلبهم في سوريا التي سمحت – لغاية ٢٠٠٨ – بدخول العراقيين بدون تأشيرة.

يقول الخفاجي إن الوزارة لا تتوفر لديها إحصائية دقيقة بأعداد العائدين من سوريا. إلا أن أعداد الباصات القادمة من سوريا وهي مكتظة بالعراقيين، توحي بأن الأعداد تتزايد لا سيما وان الأوضاع في سوريا تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

×عند مقارنة مايحصل في دمشق المتواصل في العراق، و بالطاقة الكهربائية المتقطعة التي ستتناقص مع زحف الصيف، و بالاقتصاد الذي يسيطر عليه قطاع عام فاسد، فإن سوريا تبدو مكاناً أفضل للعيش×

■ ترجمة عبدالخالق علي